

السودان المرهق ينتظر إعفاءه من الديون بعد إعلان ترامب

استعداد لمرحلة الاستثمار والاستفادة من التكنولوجيا بعد عقود من الحرمان نتيجة العقوبات الأميركية

حَفَّزَ تلويح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشطب السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، بعد صرف التعويضات لضحايا التفجيرات، الخرطوم على استغلال الفرصة لإنعاش اقتصادها والحصول على إعفاء من الديون الكبيرة. وسيمكن ذلك السودان من طي صفحة سوداء من نبذ المجتمع الدولي وبدء مرحلة الاستثمار والاستفادة من التكنولوجيا التي كانت في السابق في خانة المحظورات.

في الاقتصاد العالمي. الاتحاد الأوروبي يدعم بشكل كامل العملية الانتقالية في السودان. وتضم القائمة الأميركية للدول الراحية للإرهاب السودان وإيران وكوريا الشمالية وسوريا. وتعليق العقوبات المفروضة بموجب هذا التصنيف النمو الاقتصادي للبلاد وتحول دون قدوم استثمارات كبرى.

وقال رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك في بيان بثه التلفزيون الرسمي الثلاثاء، "هذا القرار يؤهل السودان للإعفاء من الديون". وأضاف "نحن اليوم ديوننا أكثر من 60 مليار دولار، بهذا القرار يُفتح المجال للإعفاء".

وأضاف "هذا القرار" يساعد على فتح الباب أمام الاستثمارات الدولية والإقليمية والاستفادة من التكنولوجيا، إذ يقينا أكثر من عقدين محرومين من ذلك نتيجة للعقوبات".

وعقد وزير المالية والخارجية ومحافظ البنك المركزي في السودان الثلاثاء مؤتمرا صحافيا للتعليق على القرار الأميركي.

وقال وزير الخارجية المكلف عمر قمر الدين "هذه الخطوة الأميركية ليست حلا لإشكالاتنا ولكنها البداية".

وقالت وزيرة المالية هبة محمد علي "نحن لسنا شعبا إرهابيا ولكننا أصبنا بنظام هو ما صبغنا بذلك، الآن سنبدأ العودة إلى حضن العالم".

وأضافت "سنحصل على حزم من جهات متعددة مثل آلية مساعدة الدول الفقيرة وهذه الآلية ستمكنا من الحصول على 1.7 مليار دولار سنويا".

وأشارت الوزيرة السودانية إلى أن "الاقتصاد لن يحدث له تغيير جوهري فوراً"، لكنها أوضحت أن المؤسسات المالية السودانية يمكنها بعد القرار أن تسترجع العلاقات مع المؤسسات المالية

الخرطوم - يستعد السودان بعد الإعلان الأميركي عن الاستعداد لشطبه من قائمة الدول الراحية للإرهاب، إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تعنى الوضع الاقتصادي المتأزم في البلاد، معولا خصوصا على إعفاء محتمل من ديون تتجاوز قيمتها ستمين مليار دولار.

ترامب مساء الاثنين استعداده لشطب السودان من القائمة الأميركية للدول الراحية للإرهاب بعد اتفاق مع الخرطوم على أن تدفع مبلغ 335 مليون دولار كتعويضات لمضربين من اعتداءات استهدفت مصالح أميركية في العالم خلال حكم الرئيس عمر البشير.

وفي حال أصبحت واقعا، تطوي الحكومة السودانية الانتقالية عبر هذه الخطوة، صفحة عقود من مقاطعة المجتمع الدولي للبلاد في ظل حكم البشير الذي أطاح به الجيش قبل أكثر من سنة.

عبدالله حمدوك

قرار ترامب يؤهل

السودان للإعفاء

من الديون



وأعقب هذا الإعلان ترحيب كبير من الاقتصاد الأوروبي، حيث سنتطي الخطوة الأميركية دفعا تاريخيا للحكومة السودانية بعد عقود من نبذ المجتمع الدولي للبلاد.

وكتب جوزيب بوريل، وزير خارجية الاتحاد الأوروبي على تويتر، أن "النتيجة التي أعلنتها الولايات المتحدة لسحب السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب لها أهمية بالغة".

وأضاف أن هذه الخطوة "تعزز اندماج السودان في المجتمع الدولي وانخراطه



الجنيه يتفاعل مع ترامب

وتحكم السودان منذ أكثر من سنة حكومة انتقالية هي ثمرة اتفاق بين العسكريين الذين أطاحوا بعمر البشير، وقادة الاحتجاج الشعبي ضده الذي تواصل لأشهر بعد سقوطه للمطالبة بحكم مدني. وحُدثت المرحلة الانتقالية بثلاث سنوات تنتهي بتنظيم انتخابات حرة.

وبدأت فصار قرار ترامب بإزالة السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب في الظهور واقعا، حيث ارتفعت قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار بأكثر من 6 في المئة في السوق الموازية الثلاثاء.

سقطوا في اعتداءات أفريقيها في العام 1998. وكتب ترامب على تويتر "بعد طول انتظار، العدالة للشعب الأميركي خطوة كبيرة للسودان".

وأعتبر رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول عبدالفتاح البرهان أن ما أعلنه ترامب ينطوي على تقدير للشعب السوداني.

وكتب على تويتر "هذه الخطوة البناءة لإزالة اسم السودان من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب يتأكد فيها التقدير الكبير للتغيير التاريخي الذي حدث في السودان ولنضال وتضحيات الشعب السوداني".

لجدولتها حتى نستطيع سدادها". وأدرج السودان منذ عام 1993 على اللائحة الأميركية للدول الراحية للإرهاب، وهو خاضع بموجب ذلك إلى عقوبات اقتصادية.

وكان زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن استقر في عهد البشير لوقت طويل في السودان الذي أتهم بدعم جهاديين فجروا السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا، ما أدى إلى مقتل 224 شخصا وجرح نحو خمسة آلاف آخرين.

وأعلن الرئيس الأميركي أيضا التوصل إلى اتفاق مع السودان في شأن دفع تعويضات لعائلات الأميركيين الذين

الدولية. كما يمكن استئناف التحويلات من الخارج عبر المصارف.

وكتبت أنه لكي يتحقق ذلك "يتطلب منا تعديل سعر الصرف الرسمي".

وتشهد قيمة العملة الرسمية في السودان أمام الدولار الأميركي تفاوتات هائلة بين السوق الرسمي، حيث يعادل الدولار 55 جنيها وفي السوق الموازية يعادل الدولار نحو 250 جنيها.

وقالت علي "الآن بدأنا خطوات مع مصرف 'سي تي بنك' الذي كانت له مكاتب عدة سابقا في السودان".

وأفادت بأن السودان يدين للولايات المتحدة بـ700 مليون دولار "ونحتاج

الأزمة الصحية تسرع خطط تونس للتحويل الرقمي

الابتكار حل حقيقي لتجاوز تأثير كورونا على الشركات وإنقاذ التظاهرات

الحجر المنزلي يرفع مبيعات شركة نستله

فيينا - أعلنت شركة "نستله" السويسرية العملاقة للمنتجات الغذائية نمو حجم مبيعاتها بنسبة تجاوزت 3 في المئة على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، حيث اشترى المستهلكون أثناء تواجدهم في المنازل خلال جائحة كورونا المزيد من أغذية الحيوانات الأليفة ومستلزمات الحزن.

ورغم ذلك، تراجعت عائدات الأشهر التسعة بنسبة 9.4 في المئة إلى 61.9 مليار فرنك سويسري (68.2 مليار دولار)، بسبب تأثيرات العملة وبيع فرع نستله المخصص للعناية بصحة البشرة وكذلك بيع أعمالها الخاصة بالمنتجات في الولايات المتحدة.

ويُنظر إلى الفرنك السويسري باعتباره عملة آمنة في أوقات الأزمات. وبذلك تعززت قوته مقارنة بمعظم العملات الأخرى بعد تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

وتعني قوة الفرنك تقليل قيمة الإيرادات التي تحققها نستله بالعملات الأخرى. وباستبعاد التأثير السلبي للعملة وعمليات البيع، ارتفعت العائدات بنسبة 3.5 في المئة. وأعلنت نستله أن الوباء أدى أيضا إلى ارتفاع الطلب على الأطباق الجاهزة والمكملات الغذائية. وفي المقابل، انخفضت مبيعات المياه المعبأة والحلوى، مع بقاء المزيد من الناس في منازلهم وتراجع المشتريين من الهدايا. ولا تنشر نستله بيانات الأرباح في تقاريرها لمدة ثلاثة أرباع من السنة. وقال مارك شتاينر، الرئيس التنفيذي لنستله، "حافظت نستله على المرونة في بيئة صعبة ومتقلبة. وقد تصرف موظفونا بطريقة مسؤولة وسريعة للتخفيف من تأثير الجائحة العالمية وتكيفوا بسرعة مع احتياجات المستهلكين المتطورة".

بضرورة رقمنة الإدارة في تونس، ولكن أزمة كورونا كشفت عن هشاشة المنظومة الإدارية حيث لم تتمكن المؤسسات من التكيف مع الإجراءات الاستثنائية نظرا للطابع التقليدي الغالب على التعاملات ما قلص نجاعة التسيير.

وكانت الثورة الرقمية ضمن أجندات الحكومة خلال عام 2005 عند تنظيم أول قمة معلومات في البلاد، ولكن رغم مرور كل هذه الأعوام فإن البلاد لا تزال ترزح تحت وطأة البدائية في التظاهرات والتعاملات.



إسكندر الهذار

ووسعت الحكومات المتعاقبة إلى تسريع نسق التحويل الرقمي وجعل تكنولوجيا المعلومات مصدرا للإنتاجية والقيمة المضافة، وتجلي ذلك من خلال المخطط الاستراتيجي تونس الرقمية 2020 الذي تمت صياغته في إطار مقاربة تشاركية مع القطاع الخاص.

وتهدف تونس عبر هذا المخطط إلى جعل تكنولوجيا الاتصالات قاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية وخدمة نموذج البلاد كمرکز إقليمي للتكنولوجيا خلال العام الجاري. وبلورت الحكومة المجلة الرقمية كإطار قانوني شامل لتحقيق الانتقال الرقمي مع ضمان مراجعتها الدورية بالنظر إلى حركة المجال التكنولوجي وتطوره اليومي، غير أن هذه الأهداف بقيت قيد الانتظار واصطلحت بعواقب كثيرة.

قاعات ستحتضن ما يزيد عن 40 ندوة وورش عمل بحضور أكثر من 60 خبيرا ومحاضرا وما يزيد عن 50 عارضا. وسيحصل كل من المحاضرين والخبراء ورعاة القصة والعرضين والمشاركين بالمنصة الرقمية وفقا لمفاهيم الشخصية وحسب صفتهم.

وسيوفر هذا الفضاء الافتراضي الخاص منصات للعارضين وسيسمح بنشر برنامج الندوات وورشات العمل التي سيديرها خبراءونا وتسجيلها إضافة إلى تسهيل عملية التواصل في شكل لقاءات عن طريق خدمة الدردشة أو الفيديو مع ضمان السلامة المعلوماتية لجميع المستخدمين.

ولمستعلمي الهواتف الذكية وقع تطوير تطبيق متاح على نظامي أندرويد وإي.أو.أس فيما سيسمح للمشاركين بمضاعفة شبكة التواصل وتكثيفها وتسهيل اللقاءات والتواصل بعد يومين من فعاليات القمة.

وأكد الهذار أنه بفضل ثقة الشركاء والجهات الراحية والممولين والتزامهم وتضامهم في هذا السياق الاستثنائي الذي يعيش على وقعه العالم، تمكن فريق العمل من تنظيم هذه النسخة التي تتطلب إمكانيات تقنية ولوجستية كبرى بهدف تعبئة 1000 مشارك خلال يومين في حدث رقمي استثنائي سيتابعه الآلاف عبر المنصات الرقمية ووسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

وشدد على أن هذه التجربة واضحة وهي أن الرقمنة والابتكار يمثلان اليوم حلا حقيقي لتجاوز تأثير الأزمة الصحية على الشركات وإنقاذ التظاهرات المجددة منذ مارس 2020.

وفي سياق متصل تتزايد منذ سنوات مطالب أوساط الأعمال والاقتصاد

وأكد إسكندر الهذار منظم قمة تونس الرقمية أنه وقع الاشتغال على إيجاد بديل رقمي لضمان عودة نشاط التظاهرات وتطوير حل رقمي شامل يجمع الفاعلين وصناع القرار في التحويل الرقمي في تونس ويضمن حمايتهم من خطر الإصابة بعدوى فيروس كورونا حيث ستحتضن المنصة الرقمية المتكاملة فعاليات القمة على امتداد يومي 27 و28 من شهر أكتوبر الجاري.

وبلغ عدد المشاركين المسجلين في القمة إلى حدود الأربعة نحو 800 شخص حيث سيتواصلون افتراضيا طيلة يومين في فضاء رقمي يضم

سارعت الأزمة الصحية خطط الحكومة التونسية في التحويل الرقمي حيث وضعت قمة تونس الرقمية برنامجا لدعم الابتكار وإيجاد الحلول البديلة لمواصلة الأنشطة التجارية والحيوية وتسعى تونس إلى الاستفادة من كفاءتها في المجال لضمان استدامة القطاعات الاقتصادية في ظل تواصل مخاطر الوباء.

وأكدت قمة تونس الرقمية المنعقدة الثلاثاء (افتراضيا) بالعاصمة التونسية والتي تابتعتها "العرب" على محاور أساسية لتحقيق هذه الخطط من بينها دعم الابتكار وإيجاد الحلول البديلة لمواصلة التظاهرات العلمية في ظل الوضع الصحي.

تونس - ركز خبراء وفاعلون في المجال الرقمي في تونس انظارهم على ضرورة تغيير النمذج الاقتصادية وتطويرها لتكون مواكبة للوضع الصحي العالمي، حيث تراهن تونس على اعتماد بدائل تكنولوجية تضمن استمرارية الأنشطة واستدامة الاقتصاد لتجاوز كوبة كورونا.



تكنولوجيا تعاضد جهود الدولة